

سياسة

الحركات الإسلامية والديمقراطية

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999

مراجعة: خليل حيدر*

استجد خلال العقدين الأخيرين من التطورات السياسية ما ضاعف اهتمام القارئ العربي بالعلاقة بين الحركات الإسلامية والديمقراطية، إذ تزايد نمو هذه الأحزاب والجماعات في سائر أنحاء العالم العربي والإسلامي بل في البلدان الغربية كذلك، وتحول «الإسلام السياسي» كما سماه بعض الباحثين، أو «الأصولية الإسلامية»، كما سماها آخرون، إلى تيار سياسي واسع الشعبية، شديد التأثير في كثير من هذه البلدان، مما زاد معه بروز أفكارها ومواقفها السياسية ومنها بالطبع موقفها من الديمقراطية.

وشهدت هذه السنوات كذلك وصول بعض هذه الجماعات إلى السلطة أو كادت في بعض الأقطار الإسلامية، مثل إيران وأفغانستان والسودان والجزائر وتركيا، أو ازداد اشتراكها في المجالس البرلمانية، كما في الكويت والأردن واليمن ومصر ولبنان وتركيا، مما سلط المزيد من الأضواء على موقف «الإسلام السياسي» من المبادئ الديمقراطية والتعددية والحريات وحقوق المرأة ومكانة الأقليات في الدولة الإسلامية ومصير المعارضة وشكل الدستور والسلطات في هذا النظام المقبل، وغير ذلك من الاهتمامات.

ومما زاد اهتمام العرب والمسلمين، وربما كل المراقبين الدوليين، بموقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية، هذا الانهيار المفاجيء الذي أصاب الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي والأنظمة الشمولية، فغدت البلدان الغربية بنهجها الديمقراطي الليبرالي سيدة الموقف على الصعيد الدولي سياسياً واقتصادياً وثقافياً،

* كاتب ومفكر كويتي متخصص في الفكر الحركي الإسلامي.

فعمت دول العالم سياسة الاقتصاد الحر والخصخصة، وضرورة تبني فلسفة الأسواق المفتوحة والشفافية الإدارية والعلنية السياسية، وغير ذلك مما يرافق كل هذا من ليبرالية سياسية. وكان رد الإسلاميين ونقادهم المعارضين كذلك، الانقلاب على التأليف والتصنيف ومناقشة كل صغيرة وكبيرة في الفكر السياسي الإسلامي عموماً، وعناصر الإدارة السياسية والشورى وحقوق المعارضة والاختلاف على وجه الخصوص.

ولم يتوقف إصدار الكتب السياسية والبحوث عن فكر الإسلاميين وجماعاتهم على مفكري الحركة ومعارضيه بل سرعان ما عقدت الندوات وأقيمت المحاضرات وتجمعت الدراسات وتنوعت الحوارات، فتراكم إثر ذلك قدر عظيم من البحوث والكتب والمقالات حول مجمل توجهات الإسلاميين، وفي مقدمتها بلا شك موقفهم من الديمقراطية.

الإسلام يُظلم مرتين

أصدر «مركز دراسات الوحدة العربية» كثيراً من الأعمال، وإن لم يكن كثير منها عن الحركات الإسلامية. من هذه الكتب: «الدين في المجتمع العربي»، 1990، و«الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي»، 1987، و«التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية»، للدكتور حيدر إبراهيم، و«الحركات الإسلامية والديمقراطية»، وهو الكتاب الذي نعرض له هنا.

يجمع الكتاب 16 دراسة متفاوتة الأهمية نشرت كلها على امتداد التسعينيات في مجلة المركز المعروفة «المستقبل العربي»، مع مقدمة عامة للأستاذ مجدي حماد. وقد عمد المحرر إلى ترتيب هذه المقالات والدراسات في فصول وأبواب. ويدور الباب أو القسم الأول حول العلاقة بين «الإسلام والسياسة»، والثاني يتضمن مجموعة من الدراسات التطبيقية للحركات السياسية الإسلامية، أما الثالث فيحوي الدراسات التي تهدف إلى استشراف مستقبل الحركات الإسلامية السياسية.

يتكون جسم الدراسات من مقالات كتبها الأساتذة: فهمي هويدي، وعبدالإله بلقزيز، وبرهان غليون، وعبدالله النفيسي، وعبدالله اللطيف الهرماسي، ونيفين عبدالمنعم مسعد، وزكي أحمد وآخرون.

ويرى «فهمي هويدي» أن الإسلام يُظلم مرتين: «مرة عندما يقارن بالديمقراطية، ومرة عندما يقال إنه ضد الديمقراطية، إذ المقارنة بين الاثنين خاطئة».

ويرى «هويدي» «أن للإسلام مشروعه الحضاري الخاص، بينما الديمقراطية جزء من مشروع حضاري مغاير». ولكن «هذا الاختلاف لا ينبغي أن يحمل بمعنى التضاد أو الخصومة، حيث يظل مجال الاتفاق قائماً في بعض القيم الأساسية والمثل العليا، لكنه ينبغي أن يفهم في إطار التنوع والتميز».

وينتقد «هويدي» الديمقراطية الغربية ولكنه يقبلها بوصفها «أفضل ما هو متاح»، ثم ينتقل إلى الحديث عن الـ «سبع ركائز للدولة الإسلامية»، وهي: الولاية للأمة، والمجتمع مكلف ومسئول، والحرية حق للجميع، والمساواة بين الناس من الأصول، والآخر - المختلف - له شرعيته، والظلم محرم ومقاومته واجبه، وأخيراً القانون فوق الجميع. ويرى «هويدي» أن الشورى ينبغي أن تكون ملزمة للحاكم، ويدعو للتمييز بين أهل الشورى: وهم أهل الرأي في الأمة، وأهل الاجتهاد؛ وهم الفقهاء.

والأمة رقيبة على الحاكم ولها «حق خلعه». ولكن «هويدي» مثل غيره من الباحثين الإسلاميين، لا يلتفت كثيراً إلى نتائج الصراع السياسي الذي قد يرافق هذا الإجراء الشديد التعقيد.

وتستند دراسة «هويدي» إلى أعمال «توفيق الشاوي» «فقه الشورى والاستشارة»، و«محمد ضياء الرئيس» «النظريات السياسية الإسلامية»، وفتاوى «د. يوسف القرضاوي».

ويورد «هويدي» في بحثه اقتباسين مهمين لبعض كبار الإسلاميين في معارضة الديمقراطية؛ فـ «المودودي» يرى أن الديمقراطية «ليست من الإسلام في شيء».

و«محمد ضياء الدين الرئيس»، أستاذ التاريخ في كلية دار العلوم الذي ناقش في كتابه المذكور عام 1952، قبيل الثورة المصرية، باستفاضة نقاط الالتقاء والاختلاف بين الإسلام والديمقراطية، وتوصل إلى «أن ثمة أوجهاً للاتفاق كثيرة بين الإسلام والديمقراطية، لكن أوجه الاختلاف أكبر».

ويرى «د. الرئيس»، كما ينقل الأستاذ «هويدي»، أن الديمقراطية تختلف عن الشورى في ثلاثة أمور:

الأمر الأول أن «الأمة» في عالم الغرب شعب محصور في حدود جغرافية، والإسلام ليس كذلك، فالأمة تقوم وحدتها على العقيدة.

الأمر الثاني أن أهداف الديمقراطية الغربية أغراض دنيوية مادية، أما أغراض النظام الإسلامي فتشمل إلى جانب الأغراض الدنيوية أغراضاً روحية، «بل إن الأغراض الروحية هي الأولى وهي الأساس».

أما الأمر الثالث فهو أن سلطة الأمة في الديمقراطية الغربية مطلقة في حين أن السلطة في الإسلام مقيدة بالشريعة.

وقد انعكس هذا الرفض في موقف «الجماعة الإسلامية» في مصر، حيث اعتبرت الجماعة «أن الديمقراطية على النقيض من الإسلام»، و«أن سيادة الشعب تتعارض مع حاكمية الله»، و«أن اعتبار الشعب مصدر السلطة والتشريع هو نوع من الجاهلية».

ويقول «هويدي» إن مثل هذا الكلام «يمثل شذوذاً على الخطاب الإسلامي العام». ولكن «هويدي» على الرغم من استغرابه من الحجم الإعلامي الهائل لمثل هذه الاتجاهات، يرى أن هذه الشريحة من الشباب الإسلامي «انطلقت من الغضب والاحتجاج، وانتهت إلى رفض الديمقراطية وخصامها، خوفاً من ذاتها وليس من المشروع الحضاري الذي تمثله».

ويختتم «هويدي» بحثه باستعراض مجموعة من فتاوى الشيخ «يوسف القرضاوي» واجتهاداته، ومنها: «أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام».

الحركات أصبحت معتدلة

ولا يخلو بحث الأستاذ «هويدي» ومصادره من النقاط التي تثير الاعتراض والجدل. فهو مثلاً يُعدُّ التطور الهائل في وسائل الإعلام في الغرب إضعافاً لفكرة «سيادة الشعب»، يستدعي «إعادة النظر في كثير من مسلمات الآلية الديمقراطية». ولكن مثل هذا التطور لا يمس في الواقع جوهر الديمقراطية وممارستها، وهو يدافع عن حرية الاعتقاد وحرية القول في المجتمع الإسلامي بشرط «ألا يكون الرأي طعنًا في الدين أو خروجاً عليه، حيث يعد ذلك انتهاكاً لنظام الدولة».

والمشكلة هنا بالطبع هي تحديد «الطعن في الدين» و«الخروج عليه» وتعريفهما بالنسبة للآراء والأفكار وحتى الاجتهادات الدينية العصرية أحياناً.

ويبرز الأستاذ «هويدي» الآراء الداعية إلى عزل السلطان الظالم من بين اجتهادات فقهاء الإسلام، ولكنه يهمل تلك الداعية إلى الصبر على ظلمهم وعدم

الانسياق وراء الفتن، ومن هؤلاء فقيه السلفية الكبير «أحمد بن تيمية» القائل: «ستون سنة مع إمام جائر خير من ليلة واحدة بلا إمام».

ويتضمن الكتاب دراستين للباحث السعودي «زكي أحمد»: الأولى بعنوان: «الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر»، وينتهي فيها إلى أن موقف الإسلاميين من الديمقراطية قد شهد تطوراً ملحوظاً، «فإن التيار الغالب في الوقت الحاضر هو الذي يتعامل بإيجابية مع المسألة الديمقراطية، وإن الفهم الإسلامي للديمقراطية يلحظ فيها هويتها العربية والإسلامية بعيداً عن رواسب العلمانية والثقافة الأوروبية».

أما دراسته الثانية فهي في الباب الثاني من الكتاب وبالعنوان: «تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير». وبعد إلقاء نظرة تحليلية على كثير من الحركات الإسلامية يصل إلى استنتاج يقول فيه: إن «الحركات الإسلامية في أغلبها اليوم هي أقرب إلى الاعتدال منه إلى التشدد، وإلى المرونة منه إلى التصلب، وإلى الواقعية منه إلى الثورية، يرافق ذلك دعوات كثيرة نحو ترشيد الحركة الإسلامية والصحوحة الإسلامية باتجاه الاعتدال والوسطية».

وعلى الرغم من غموض هذه الأوصاف والتقويمات ونسبيتها مثل «المرونة» و«الواقعية»، فإنه ليس من الواضح حقاً إن كان مثل هذا التحول المتسم بالنضج لدى الحركات الإسلامية قناعات مبدئية أو مواقف تكتيكية مؤقتة.

ويدرس أستاذ العلوم السياسية المشارك في الجامعة الإسلامية في ماليزيا «لؤي صافي» «الدولة الإسلامية بين الإطلاق المبدئي والتقيد النمونجي». ويشير الباحث إلى خطأ شائع وهو الخلط بين وظائف الأمة الإسلامية ووظائف الدولة الإسلامية. فـ «الدولة الإسلامية ليست مؤسسة متخصصة في قضايا الجماعة المسلمة فحسب، لكنها نظام سياسي عام قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية وملتزم بأمن مواطنيه ورعاياه وسلامتهم ورفاههم على اختلاف دياناتهم».

ويكتشف «عبدالإله بلقزيز» مفارقات في الجدل الدائر حول إشكالية الدين والسياسة بين العلمانيين والأصوليين. «يتحدث الأولون عن العلمانية وعن وجوب إقرار نظامها وكأننا نعيش في كنف الدولة الدينية على غرار دولة الكنيسة التي أوجبت قيام نقيضها في أوروبا النهضة، ويتحدث الآخرون عن وجوب إخضاع

الدولة للدين وإقامتها على أركان الشريعة، وكأئنا أمام دولة علمانية حقيقية على غرار الدولة الحديثة في أوروبا».

ويلفت الباحث أنظار القراء إلى غياب التشريعات السياسية في القرآن الكريم. فد «على ما يحفل به النص القرآني من تشريعات مختلفة للاجتماع الإسلامي، في سائر تجلياته تقريباً، فإننا لا نعث على شيء من ذلك فيما يختص بحقل المعاملات السياسية، إذ نلاحظ غياباً للتشريع في المجال السياسي». فما خلا النص: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾. [الشورى: 38] والأمر القرآني: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ [آل عمران: 159]، لا نجد ثمة نصوصاً تقطع بشكل النظام السياسي، أو بطبيعته، أو بالعلاقات فيه بين الحكام والمحكومين». إلا أن مع غياب النصوص، يرى الباحث، فتح باب الاجتهاد والتنظير. كما «يعوض عن غياب هذا التشريع القرآني للمجال السياسي الجهد النبوي الفعال في إرساء أسس دولة للمسلمين».

دستور حسن البناء

أما دراسة الأستاذ «برهان غليون» «الإسلام وأزمة علاقات السلطة الاجتماعية» فهي مجرد محاولة لاعتصار ما يمكن من الاتجاهات الشعبية من الاتجاه الديني والإسلام السياسي. ونراه في أواسط دراسته يتساءل ببراءة: «لماذا لم نستطع نحن المسلمين أو المنتمين إلى المجتمعات الإسلامية أن ننجح في تجديد الفكر الإسلامي وبث الحياة والحركة في رؤيتنا وفهمنا للإسلام».

ونحن نعلم جيداً بعد تجارب مريرة في دول إسلامية كثيرة، مصير من يدخل هذا المجال من الكتاب والمفكرين في العالم العربي والإسلامي!

ويسلط «د. عبدالله النفيسي» الأضواء على «الفكر الحركي للتيارات الإسلامية»، فيتحدث عن مشروع الدولة لدى «حزب التحرير»، وهو حزب يرى أن «إنقاذ الأمة إنما يكون بالثورة الفكرية». ولكن «د. النفيسي» لا يدرس ولا يعرض شيئاً من مواقف هذا الحزب من قضية الديمقراطية والتعددية بل إن حزب التحرير، كما ينقل الباحث عن مؤسس الحركة «تقي الدين النبهاني»، يرى في تعدد الجماعات الإسلامية «خطراً عظيماً على الإسلام والمسلمين».

وينتقل الباحث إلى الإخوان المسلمين، جماعة «الإصلاح الاجتماعي المتكامل» كما يصفهم، ويستعرض بعض أطروحات «حسن البناء» و«الهضيبي» و«سيد قطب» و«سعيد حوى» (من سوريا)، ويُعدُّ «د. النفيسي» هذا الأخير «أحد كبار مفكري الجماعة في بلاد الشام».

ومن الاقتباسات المهمة ذات الدلالة في موقف الإخوان من الدساتير والديمقراطية ما جاء في رسالة «حسن البناء» «مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي». ويورد «النفيسي» فقرة تقول: «ولا يرى البناء تعارضاً بين الدساتير الوضعية والإسلام إذا كانت تلك الدساتير تعترف بسيادة الشريعة الإسلامية وقصور العقل البشري».

وهنا أيضاً لا يقوم «د. النفيسي» بدراسة موقف الإخوان من الديمقراطية، حيث إن البحث في أصله لم يعد لهذا الغرض عندما نشر عام 1994.

المرشد دائماً على صواب

وتشمل دراسة «د. النفيسي» كذلك «تنظيم الجهاد» و«حزب الدعوة». ويرى أن الأول تنظيم قام على «نظرية الاقتحام» والثاني حاول «استنساخ سيناريو الثورة الإيرانية». وهنا أيضاً، وربما للسبب نفسه، لا نجد تفاصيل تذكر عن مواقف الحزبين من الديمقراطية.

ومن بحوث الكتاب الجيدة دراسة مطولة للأستاذة «نيفين عبدالمنعم مسعد»، تقارن فيها بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن. إلا أنها نشرت قبل فترة طويلة، عام 1991، ولا تغطي التطورات الرئيسية اللاحقة. وقد لفتت نظري عبارة ساخرة، مؤثرة، تستحق التأمل عن أسباب البطالة بين الشباب في الجزائر والأردن. ومنها النزوح المستمر من الريف و«نظام تعليمي مشوه يقذف إلى المجتمع ليس فقط بأكثر مما يحتاج [المجتمع]، ولكن، وهذا هو الأهم، بغير من يحتاج».

وينكب الباحث المصري «محمد سعد أبو عامود» في دراسته القيمة على «البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات - مصر بوصفها حالة للدراسة». وهي أيضاً مثل الدراسة السابقة، ظهرت أول ما ظهرت في مجلة «المستقبل العربي» في يناير 1991.

ويدرس «أبو عامود» أسلوب تجنيد الأعضاء في جماعات الإسلام السياسي المختلفة (الإخوان، وحزب التحرير [جماعة صالح سرية]، وجماعة المسلمين [بزعامة شكري مصطفى]، وتنظيم الجهاد.

وتجسد آراء الشيخ عمر التلمساني؛ مرشد جماعة الإخوان المسلمين آنذاك، وهي الحركة الأقدم والأكثر اعتدالاً فيما يفترض، الفجوة الواسعة بين توجهات هذا الحزب والقيم الديمقراطية.

فهو يقول في مقابلة منشورة في مجلة المصور، 1982/1/22 عن علاقة الإخوان بمرشدهم العام ما يلي: «الأخ المسلم... إذا بايع رئيس الجماعة، فهو لا يبايع إنساناً بالذات، ولكنه يبايع الله سبحانه وتعالى على الوفاء مخلصاً في العمل الذي أراد أن يسهم فيه... نحن أميل إلى الثقة في كلام مرشدنا عن أي شخص آخر، نعتقد دائماً أنه على صواب إلا إذا حاد فنقول له إنك لست مرشداً».

ويختتم الباحث دراسته بالقول بأن «عنف جماعات الإسلام السياسي يرجع أساساً إلى البنية الفكرية والتنظيمية لهذه الجماعات، وإن كنا لا نسقط أثر عنف الحكومات العربية في مواجهتها».

خطأ شائع

ومن الملاحظات القيمة في دراسة «عبد اللطيف الهرماسي»، أستاذ علم الاجتماع في تونس عن «الحركات الإسلامية في المغرب العربي»، إشارته إلى «خطأ شائع» في العالم العربي، عندما تعدّ أجهزة الإعلام الإسلاميين وحدهم من يخلط الدين بالسياسة، أو يحاول توظيف الدين في العمل السياسي. «فالواقع أن هذه الممارسة تشمل أطرافاً كثيرة أخرى، في مقدمتها الأنظمة السياسية القائمة التي تعمل على احتكار إدارة الحقل الديني ومراقبة الخطاب الديني وتوجيه مضمونه بما يخدم دعم شرعيتها».

ودراسة الباحث «الهرماسي» تشمل بعض «الجدول» التي تقارن مواقف الأحزاب الإسلامية في تونس والجزائر، وتطور مواقفها من قضايا تطبيق الشريعة وقانون الأحوال الشخصية وتعدد الزوجات والاختلاط وتعليم المرأة والديمقراطية.

ويقارن الباحث الحركة الإسلامية التونسية بالجزائرية، فيلاحظ المزيد من الواقعية والدنيوية لدى التونسيين، حيث «التعبير الفكري والسياسي ذو الصيغة السلفية عن المقاومة [ضد الاستعمار الفرنسي] كان أضعف مما عرفته الجزائر والمغرب». ويعزو «الهرماسي» السبب في هذا الاختلاف إلى أن الحركة الوطنية التونسية منذ الثلاثينيات تزعمتها قيادات ذات توجهات حدائية وعلمانية في قسم كبير منها. وقد أزاحت هذه النخبة بعد الاستقلال كل منافسيها، ومارست سياسة تحديث شاملة طالت الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والأخلاق والتربية والتعليم.

هتلر العرب الإصلاحي

يحتوي القسم الثالث من الكتاب على مجموعة أخرى من الدراسات تختتم الكتاب، وهي على وجه العموم أضعف دراسات الكتاب، وأكثرها ميلاً للتوجيه السياسي الصحفي.

من هذه الدراسات «ثلاثة أزمئة في مشروع النهضة العربية والإسلامية»، وكان قد نشر أصلاً عام 1989، لأستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية «وجيه كوثراني».

حيث وجدت في بحثه إشارة ذات مغزى في قدم أزمة الديمقراطية العربية، حيث يشير الباحث إلى الأديب اللبناني، منشيء مجلة «المقطم» في القاهرة، وكذلك «المقتطف»، «فارس نمر» (1856-1951) الذي «كان يدعو إلى الاحتلال الأجنبي بوصفه طريقاً منقذاً من الاستبداد الفردي السلطاني، وبوصفه شرطاً لإقامة النظام الديمقراطي الجديد».

ويدرس باحث عربي من سوريا، الأستاذ «علي نوح» الظاهرة الإسلامية متسائلاً في العنوان «العرب: في صحوة إسلامية أم انتكاسة مجتمعية؟».

وبعد عشرين صفحة، يختتم الدراسة متشائماً:

«إن منطق الأمانة العلمية يتطلب الإقرار بأننا نعيش حالة تشتت وضياح، ولا مجال للحديث عن الصحوة، ولا سيما إذا كان قاموس اللغة العربية قد ربط الصحوة بالنهضة».

ويدرس الباحث المغربي «أحمد المنوني منون» «المستقبل العربي بين الأصولية واليسار» في دراسة قصيرة يختتمها بالتهجم على الديمقراطية: «إن اعتماد النهج الديمقراطي، مثلاً، لتجنيب قادتنا الأخطاء في المستقبل، كما أعلنه كثير من الباحثين، نوع من الخبط والضلال».

وفيما يتوقع الأستاذ «منون» أن يكون «هتلر العرب ديمقراطياً، فيدخل العقلنة والحرية من حيث لا نحتسب ومن حيث يصبح تيارها جارفاً... كما حدث في تركيا مصطفى كمال»، يقدم «برهان زريق»، محام من سوريا، رؤيته، في نهاية دراسات الكتاب، «حول نظرية عامة تقدمية للدين: قراءة في الفكر الناصري».

وعلى الرغم من الهيكل التبشيري للمقال - الدراسة، والتوجهات الناصرية للكتاب، فإنها لا تخلو من الأفكار والاقتباسات المهمة، ويرى الأستاذ «زريق» أن تحويل الشريعة الإسلامية إلى قانون أمر لم يكن وارداً في تاريخ المجتمع الإسلامي منذ مراحل الأولى سوى في عهد العثمانيين والصفويين.

ويضيف محذراً من أن «رفع شعار تطبيق الشريعة ينقل السلطة الدينية من يد المجتمع ليضعها في يد الدولة، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على القمع والقسر».

ملاحظات في مجال التقويم

لنا بعد هذا العرض السريع لأبرز محتويات كتاب «الحركات الإسلامية والديمقراطية» بعض الملاحظات منها:

1 - كثير من دراسات الكتاب، إن لم نقل معظمها، بعيدة في الواقع عن العنوان الذي يجمعها، فهي مجرد بحوث ومقالات كتبها أصحابها في جوانب عامة أو خاصة من الحركات الإسلامية ولم يكن هدفهم الأساسي معالجة محور الإسلام والديمقراطية.

2 - بسبب انقضاء فترة طويلة تمتد عقداً كاملاً على كتابة كثير من الدراسات، فالكتاب في حاجة إلى مقدمة تغطي هذه الفترة الزمنية التي شهدت كثيراً من التطورات المهمة والمستجدات.

3 - لم يتضمن الكتاب أي محاولة لدراسة واقع الدولة الإسلامية العقائدية، أو «النظام الإسلامي»، إذا قامت في أي دولة عربية أو غير عربية في عصرنا الحاضر، وكيفية عمل أجهزة هذه الدولة وتعاملها مع مشكلات العلاقات المحلية والدولية، واحتكاك المصالح الاجتماعية، والتوازن بين عقائدية الدولة وحجم الحريات السياسية والفكرية والاجتماعية، وطبيعة سلوك النخبة الإسلامية الحاكمة وما قد ينشأ بينها من خلافات وصراعات سياسية ومصالحية وفكرية.

كما لم تتناول هذه الدراسات مشكلات القمع والاستخبارات والموقف من المعارضة، وكلها مشكلات لا مفر من نشوبها في أي نظام عقائدي كما رأينا في التجارب الماركسية والفاشية والإسلامية.

4 - حاول الأستاذ «مجدي حماد» جهده في أن يكتب مقدمة تمهيدية، ولكن القارئ، لسبب ما، يشعر بأن المقدمة ليست للكتاب بقدر ما هي مفروضة عليه، تحاول مزج العروبة بالإسلام والشورى بالعلمانية، والخروج بالتوفيقية السياسية نفسها التي تتعرض لنقد الليبراليين والعلمانيين العرب، وتجاهه بثورة الشارع الإسلامي الأصولي واعتراض مفكريهم.

5 - لم يكثر الدارسون والباحث إلا فيما ندر بتوجيه أي نقد واضح لأفكار الإسلاميين وتوجهاتهم المعادية للقيم الاجتماعية العصرية والمفاهيم الديمقراطية،

والأسوأ من هذا كما يبدو واضحاً أن كثيراً من كتاب هذه الدراسات، مع كامل الاحترام والتقدير، يعادون، بشكل علني أو مضمّر، الديمقراطية الليبرالية، ولا يختلفون أحياناً في عدائهم لها عن الكتاب والدعاة الإسلاميين وإن غلفوا مواقفهم بمظاهر الرصانة الأكاديمية وغموض العبارة، فمنهم المنتمي صراحة إلى التيار الإسلامي الحركي مثل «د. عبدالله النفيسي»، ومنهم من يحاول وضع قدم في الساحة الليبرالية وأخرى في الساحة الإسلامية، مثل الأستاذ «فهمي هويدي»، ومنهم من يعترض على سائر الإسلاميين المعاصرين ويحاول إقامة النظام الإسلامي على الأسس التي قام عليها مجتمع المدينة المنورة في صدر الإسلام، وهذا ما نراه في دراسة «د. لؤي الصافي». ومنهم من هم منحدرين من خلفيات عقائدية وسياسية مختلفة، قومية ويسارية وتقدمية، مثل الأستاذة: «عبدالإله بلقزيز» و«برهان غليون» و«وجيه كوثراني» و«أحمد منون». وبعض هؤلاء قد يرى في الحركة الإسلامية تفجيراً للطاقات الشعبية، وتعبيراً أصيلاً عن إرادة التغيير والبناء، ورفضاً عميقاً للهيمنة الإمبريالية، وتغريب الأمة، وتفشي الروح الاستسلامية وغير ذلك.

ومن المستبعد أن يجد أي منهم في الديمقراطية والليبرالية دواء ناجعاً لهذه الأدواء!